Sharwes Scientific Journal (SSJ)
Volume 7, Issue 2, 2026, pp 317-349.
ISSN (Print): 3079-6040 • ISSN (Online): 3135-4343

Evaluating the Libyan Experience in the Conservation and Rehabilitation of Historic Buildings in Accordance with International Charters and Recommendations

Ahmed Al Tahir Abdullah Abouruways

Department of Architecture and Urban Planning, Faculty of Engineering, Jadu, Nalut University, Nalut, Libya.

*Corresponding author email: Ahmed Abouruways | a.aburuwais@nu.edu.ly

Received: 03-02-2026 | Accepted: 10-07-2026 | Available online: 09-08-2026 | DOI:10.5281/zenodo.21863542

ABSTRACT

The preservation and rehabilitation of historical buildings are fundamental issues in the field of urban heritage, given their vital role in safeguarding cultural identity and supporting sustainable development. This study aims to evaluate the Libyan experience in rehabilitating historical buildings in light of international standards and recommendations. This is achieved by analyzing the principles of preservation and rehabilitation derived from international charters and extracting measurable evaluation criteria used as an analytical matrix. This matrix serves as a methodological tool to evaluate rehabilitation practices in Libya by measuring the degree of compliance, assessing the level of adherence to preservation principles, and analyzing the gaps between theoretical frameworks and practical application. Ultimately, the study aims to establish a guiding framework comprising a set of recommendations that can be utilized to direct future rehabilitation policies. Furthermore, it seeks to support efforts directed at improving practical performance in the field of architectural preservation, achieving a balance between the requirements of preserving original heritage values and the demands of contemporary development and functionality. The study adopts a descriptive-analytical approach with a comparative character. It reviews the concepts of preservation and rehabilitation and analyzes the most prominent relevant international charters. These evaluation elements were then applied to the Libyan experience. The evaluation centered on four main axes: the institutional and legislative framework, work methodology, the application of the principles of authenticity and integrity, and adaptive reuse. The results of the study revealed that the Libyan experience is still in a developmental stage and suffers from weaknesses in the legislative and institutional frameworks. It also highlighted the absence of an integrated, science-based methodology grounded in a sound information base for managing historical building rehabilitation projects. Additionally, the study noted a limited application of the concepts of authenticity and integrity, along with a lack of clarity in criteria for adaptive reuse. Conversely, some positive initiatives have emerged that reflect a growing awareness of the importance of preserving urban heritage, indicating genuine opportunities for developing this experience. The study concludes by proposing a guiding framework that includes several key points: updating national legislation to align with international standards, developing a unified institutional framework for urban heritage management, adopting scientific methodologies for documentation and restoration, and promoting sustainable adaptive reuse as a tool to ensure the continuity of historical buildings. Finally, the study emphasizes that advancing the Libyan experience in this field requires a transition from fragmented efforts to a comprehensive national policy for urban preservation.

Keywords: Architectural conservation, rehabilitation, urban heritage, international standards, Libyan experience, authenticity, adaptive reuse.

تقييم التجربة الليبية في الحفاظ واعادة تأهيل المباني التاريخية وفق المواثيق والتوصيات الدولية

أحمد الطاهر عبد الله ابورويص

قسم العمارة والتخطيط العمراني، كلية الهندسة، جادو، جامعة نالوت، نالوت، ليبيا.

*المؤلف المراسل: أحمد ابورويص | a.aburuwais@nu.edu.ly

استقبلت: 03-02-2026م | قبلت: 10-07-2026م | متوفرة على الانترنت | 09-08-2026م | DOI:10.5281/zenodo.21863542

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

ملخـــــــص البحـــــــث

يُعد الحفاظ على المباني التاريخية وإعادة تأهيلها من القضايا الجوهرية في مجال التراث العمراني، لما لها من دور في صون الهوية الثقافية ودعم التنمية المستدامة وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم التجربة الليبية في إعادة تأهيل المباني التاريخية في ضوء المعايير و التوصيات والمواثيق الدولية من خلال تحليل مبادئ الحفاظ واعادة التأهيل المستمدة من المواثيق الدولية ، واستخلاص معايير تقييم اجرائية قابلة للقياس في بناء مصفوفة تحليلية تستخدم كأداة منهجية لتقييم ممارسات اعادة تأهيل المباني التاريخية في ليبيا، من خلال قياس درجة التوافق، وتحديد مستوي الالتزام بمبادئ الحفاظ ، وتحليل الفجوات بين الاطار النظري والتطبيق العملي، وصولًا إلى تقديم اطار توجيهي متمثل في مجموعة من التوصيات التي يمكن استخدامها كأداة يمكن الاستناد إليها في توجيه سياسات إعادة التأهيل المستقبلية ، وتسعى الدراسة بذلك إلى دعم الجهود الرامية إلى تحسين مستوى الممارسات التطبيقية في مجال الحفاظ المعماري، وتحقيق التوازن بين متطلبات الحفاظ على القيم التراثية الأصيلة ومتطلبات التطوير والوظيفة المعاصرة ، و اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع المقارن حيث تم استعراض مفاهيم الحفاظ وإعادة التأهيل، وتحليل أبرز المواثيق الدولية ذات العلاقة و ثم تطبيق عناصر التقييم على التجربة الليبية ، وقد تمحور التقييم حول اربع محاور رئيسية هي: الإطار المؤسسي والتشريعي، منهجية العمل، تطبيق مبادئ الأصالة والنزاهة، و إعادة التوظيف والاستخدام، و أظهرت نتائج الدراسة أن التجربة الليبية لا تزال في مرحلة تطوير، وتعاني من ضعف في الإطار التشريعي والمؤسسي، وغياب منهجية علمية متكاملة تعتمد علي قاعدة معلومات سليمة لإدارة مشاريع إعادة تأهيل المباني التاريخية، إضافة إلى محدودية تطبيق مفاهيم الأصالة والنزاهة، وعدم وضوح معايير إعادة الاستخدام التكيفي. في المقابل، برزت بعض المبادرات الإيجابية التي تعكس تنامي الوعي بأهمية الحفاظ على التراث العمراني، ما يشير إلى وجود فرص حقيقية لتطوير هذه التجربة . وتخلص الدراسة الي تقديم اطار توجيهي يتمثل في عدة نقاط من أبرزها: تحديث التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير الدولية، وتطوير إطار مؤسسي موحد لإدارة التراث العمراني، واعتماد منهجيات توثيق وترميم علمية، وتبني إعادة الاستخدام التكيفي المستدام كأداة لضمان استمرارية المباني التاريخية. وتؤكد الدراسة أن الارتقاء بالتجربة الليبية في هذا المجال يتطلب انتقالًا من الجهود الجزئية إلى سياسة وطنية شاملة للحفاظ العمراني.

الكلمات المفتاحية: الحفاظ المعماري، إعادة التأهيل، التراث العمراني، المعايير الدولية، التجربة الليبية، الأصالة، إعادة الاستخدام التكيفي.

1. المقدمة :

يُلاحظ في هذا العصر وجود توجه عالمي متزايد نحو توطين التراث المحلي والمحافظة عليه والاهتمام به بمختلف أشكاله، ويعود هذا الاهتمام إلى ما يحمله التراث العمراني من قيم ثقافية واجتماعية واقتصادية تسهم في تعزيز الهوية المكانية والحضارية للمجتمعات، وتدعم استمرارية الذاكرة التاريخية في البيئات العمرانية. غير أن هذه القيم كثيرًا ما تتعرض للتهديد نتيجة تدخلات بشرية غير واعية، أو ممارسات غير مدروسة، يمكن اعتبارها شكلًا من أشكال الكوارث التي لا تختلف كثيرًا في آثارها المادية عن الكوارث الطبيعية، خاصة عندما تتمثل في تعديات مباشرة أو في مشاريع إعادة تأهيل تفتقر إلى الأسس العلمية والمنهجية السليمة.

وفي هذا السياق نشأت مجموعةً متنوّعة من المواثيق والإعلانات الدولية تصدر عن مؤسسات ومنظمات مهنية متخصصة مثل المجلس الدولي للمعالم والمواقع(ICOMOS) ، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية(ICCROM) و منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(UNESCO) ، وهي تمثل مبادئ توجيهية ونصوصًا إرشادية تُعدّ نتائج مباشرة وتوصيات صادرة عن مؤتمرات واجتماعات لمهنيين مختصين بموضوعات محددة تتعلق بحماية وصون التراث الثقافي المادي .

وعلي الرغم من توفر اطار نظري متكامل للحفاظ علي التراث العمراني كما ورد في المواثيق والتوصيات الدولية الا ان تطبيق هذه المبادئ في السياق الليبي يواجه عددا من التحديات التي تؤثر علي كفاءة ادارة مشاريع اعادة تأهيل المباني التاريخية . وتتمثل هذه التحديات في غياب منهجية واضحة تضبط عملية التدخل، وتباين الممارسات التنفيذية من مشروع الي اخر، وضعف الربط بين الجوانب النظرية والتطبيق العملي، اضافة الي محدودية توظيف المعايير الدولية في تقييم وتوجيه عمليات اعادة التأهيل . الأمر الذي انعكس على طبيعة الممارسات التطبيقية المتبعة. فقد اتسمت بعض مشاريع إعادة التأهيل بالعشوائية وغياب المنهجية الواضحة، مما أسهم في عدد من الحالات، في تهديد الهوية المعمارية والقيم الثقافية الكامنة في هذا الإرث، على الرغم من الجهود المبذولة من الجهات المعنية.

وبناء علي ذلك، تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين المبادئ التي تنص عليها المواثيق الدولية للحفاظ علي التراث العمراني، وبين الممارسات الفعلية لإعادة تأهيل المباني التاريخية في ليبيا، من حيث عدم الالتزام بهذه المعايير واليات تطبيقها، وانطلاقًا من هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى تقييم التجربة الليبية في إعادة تأهيل المباني التاريخية، من خلال فحص آليات العمل المتبعة وقياس نتائجها في ضوء المرجعيات الدولية.

وفي سياق متصل اكد **(النحاس وزهران،2023)** في تقييمهم تجربة الحفاظ علي المباني التاريخية في مصر متمثلة في مدينة الاقصر، مقارنة بتجارب الحفاظ العالمية متمثلة في مدينة روما، ان عمليات الحفاظ علي التراث العمراني تعتمد علي كفاءة وامكانيات طاقم العمل، والسلطة المسؤولة علي التراث العمراني، ومدي التزامها بالقوانين والتوصيات الدولية وهذا ما يميز بعض التجارب العالمية الناجحة، كما يجب النظر لعمليات الحفاظ بنظرة شمولية، وتكون نظرة القوانين للمحافظة علي النسيج العمراني للمناطق التاريخية كأحياء تاريخية وليست مباني منفصلة، بينما بينت دراسة **(عبد العالي،2023)** في نقده لبرامج التأهيل بالمدينة العتيقة مكناس في المغرب وفق المواثيق الدولية ذات الصلة، ان استخدام اسلوب التجديد في التعاطي مع الموروث العمراني قد يضر بالقيمة التاريخية التي علي اساسها تم تقييد هذا التراث ضمن قوائم

التراث العالمي، و اكد علي عدم تغييب التوجيهات والمعايير الدولية والمحافظة علي القوانين المحلية النابعة من القيم غير المادية، واستخدام منهج علمي متعدد التخصصات كمنطلق للتدخلات. في حين اكدت دراسة **(ورق وجرحاوي،2023)** في دراسة حول تقييم جهود الامارات في الحفاظ علي التراث الثقافي والمعماري : الجزيرة الحمراء نموذجا. علي نجاح التجربة، وخلصت الي ان التدخلات التي اجريت علي التراث العمراني في جزيرة الحمراء كانت علي مستوي عالي من الاحترافية، كما حافظت علي القيم التاريخية والثقافية والاجتماعية ، وكان ذلك استنادا علي اسس ومبادئ التدخل المنبثقة عن المبادئ الدولية من حيث الادارة واتباع اساليب الترميم السليمة ، ويعد المشروع نموذجا للاستدامة فقد حافظ علي كل القيم فضلا عن اعادة تأهيل الموقع واستعماله كمزار سياحي.

وانطلاقا من مشكلة البحث، يهدف هذا البحث الي تحليل مبادئ الحفاظ واعادة التأهيل المستمدة من المواثيق الدولية ، واستخلاص معايير تقييم اجرائية قابلة للقياس في بناء مصفوفة تحليلية تستخدم كأداة منهجية لتقييم ممارسات اعادة تأهيل المباني التاريخية في ليبيا، من خلال قياس درجة التوافق، وتحديد مستوي الالتزام بمبادئ الحفاظ ، وتحليل الفجوات بين الاطار النظري والتطبيق العملي، وصولًا إلى تقديم اطار توجيهي متمثل في مجموعة من التوصيات التي يمكن استخدامها كأداة يمكن الاستناد إليها في توجيه سياسات إعادة التأهيل المستقبلية ، وتسعى الدراسة بذلك إلى دعم الجهود الرامية إلى تحسين مستوى الممارسات التطبيقية في مجال الحفاظ المعماري، وتحقيق التوازن بين متطلبات الحفاظ على القيم التراثية الأصيلة ومتطلبات التطوير والوظيفة المعاصرة.

2. طريقة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ذي الطابع المقارن، بوصفه الأنسب لطبيعة البحث وأهدافه، حيث يتم تحليل المبادئ الواردة في المواثيق والتوصيات الدولية، ومقارنتها بالممارسات الفعلية لإعادة تأهيل المباني التاريخية في التجربة المحلية، بهدف قياس درجة التوافق بين الاطار النظري والتطبيق العملي.

وتعتمد الدراسة علي مجموعة من ادوات جمع البيانات النوعية، تشتمل تحليل الوثائق والمواثيق الدولية لاستخلاص معايير عامة للتقييم ، بالإضافة الي تحليل التجربة الليبية من خلال المشاريع المنفذة، بالاعتماد على الدراسات الميدانية، والتقارير الدورية من المؤسسات والجهات المعنية ، وجمع المعطيات المتوفرة حول آليات العمل، وأساليب التدخل، والنتائج المترتبة عليها، كما تم تطوير اداة تحليلية تتمثل في مصفوفة تقييم تم بنائها استنادا علي المعايير المستخلصة من المواثيق الدولية بهدف قياس درجة الالتزام

بمبادئ الحفاظ تتمثل في (الإطار المؤسسي والتشريعي، والمنهجية الفنية والتقنية المتبعة، ومدى تحقيق مفهومي الأصالة والنزاهة، وآليات إعادة الاستخدام والتوظيف) حيث تم تفكيك كل معيار الي مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس وتقييمها باستخدام مقياس تدرجي خماسي (1–5) بما يتيح قياس مستوي التوافق مع المبادئ الدولية بشل منهجي كما في الجدول (1).

الجدول 1 : مصفوفة التقييم المستخدمة في البحث.

المعيار	عدد المؤشرات	الدرجة
الإطار المؤسسي والتشريعي	4	**1–5**
المنهجية الفنية والتقنية	4	**1–5**
تحقيق مفهوم الأصالة والنزاهة	4	**1–5**
آليات إعادة الاستخدام والتوظيف	4	**1–5**

وقد تم تنفيذ الدراسة وفق خطوات منهجية متسلسلة بدأت بتحليل الأدبيات والمواثيق الدولية ثم دراسة وتقييم التجربة الليبية في إعادة تأهيل المباني التاريخية من خلال معايير تم استخلاصها من المواثيق الدولية وتحويلها الي مؤشرات قابلة للتطبيق ، وتمت عملية التقييم عبر مقارنة تستند إلى قياس مدى توافق هذه المشاريع مع المواثيق والتوصيات الدولية، وذلك من خلال المعايير المستخلصة من المواثيق الدولية، يلي ذلك تظمينها ضمن مصفوفة تحليلية وصولا الي تحليل النتائج بما يحقق اهداف الدراسة ويضمن موضوعية التقييم و اقتراح اطار توجيهي يمكن الاستناد إليه في توجيه سياسات إعادة التأهيل المستقبلية.

2.1 المباني التاريخية (التراثية)

هي المباني التي تُشكّل، في مجموعها، التراثَ المعماريَّ لمنطقةٍ ما، وتحمل قيمًا تاريخية ، أو تكتسب هذه القيم إمّا من خلال تميّزها المعماري والجمالي، أو عمرها الطويل، أو ارتباطها بأحداثٍ مهمّة وقعت في تلك المنطقة؛ وقد تكون هذه الأحداث دينية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية. وقد تتّسع دائرة تصنيف المباني التاريخية لتشمل كل مبنى يتجاوز عمره خمسين عامًا، كما يُعرّفها برنارد فيلدن Bernand Feilden (2003) في كتابه Conservation of Historic Buildings على أنّها تلك المباني التي تُشعرنا بالإعجاب، وتدفعنا إلى الرغبة في معرفة المزيد عن الأشخاص الذين سكنوها، وعن ثقافتهم؛ لما تحمله من قيم جمالية، ومعمارية، وتاريخية، وأثرية، واقتصادية، واجتماعية، وسياسية [4].

وفي بداية القرن الماضي، وبعد إبرام ميثاق فينيسيا للحفاظ المعماري، امتدّ مفهوم المبنى التاريخي ليشمل جميع المباني التي تتمتع بقيمة معمارية، أو جمالية، أو ثقافية خاصة، ولم يعد مقتصرًا على المعالم الأثرية

الدينية والقصور فقط، كما كان الحال في السابق [5]. ومن هذا المنطلق، أصبحت المباني التاريخية التي يجب الحفاظ عليها تُصنَّف، من حيث الأهمية، إلى قسمين رئيسين.

- **النُّصُب التذكارية:(Monuments)**

وهي المباني المهمّة المرتبطة بقيمة جماعية إنسانية على مستوى عالمي، أو إقليمي، أو طائفي ديني، ويكون الحفاظ عليها بإرجاعها إلى حالتها الأصلية فقط. وينطبق هذا النوع عادةً على الآثار والمباني المعمارية المميّزة، مثل: قبة الصخرة – القدس، والكولوسيوم – روما.

- **المباني التوثيقية :(Documents)**

وهي المباني التي تُعدّ بمثابة توثيق لمراحل تاريخية معيّنة، وتكون بوجه عام أقل أهمية من المباني السابقة؛ نظرًا لتوافر أكثر من نموذج منها. وغالبًا ما تتواجد هذه المباني في المراكز التاريخية للمدن والقرى.

2.2 مفهوم الحفاظ وأهدافه ومستوياته.

برز مفهوم الحفاظ (Preservation) علي انه العمل الذي يتخذ لصيانة ومنع تلف او تلاشي عنصر او كل العناصر للمباني ذات القيمة بحيث يسهم في حفظ قيمتها التاريخية والفنية والاثرية ، والحفاظ هو الوسيلة التي تعمل علي اعادة المباني والثروات العمرانية ذات القيمة الي حالتها الاولي ، وهو يشمل الإجراءات والاساليب التي تستخدم لتتيح للمبني التراثي البقاء لأطول فترة ممكنة دون الاضرار به ودون تدمير او تزوير لقيمته التاريخية [4].

وهو يجمع بين اليات ادامة نسيج المكان واستعادة امكانياته الكامنة ، اي صناعة المكان او البحث عن المكان، واستعادة معطياته الثقافية والاجتماعية، ويوجد عدة اجراءات ومستويات تدخل يتم اتخادها لضمان حماية وحفظ الممتلكات الثقافية واطالة عمرها، مثل عمليات التوثيق والترميم واعادة الاستعمال كما اورد ميثاق بورا وميثاق البندقية [5] . وليس من الضروري ان يتم اجراء جميع المستويات في مبني واحد انما يجب التركيز علي القيام باقل نسبة تدخل في عمليات الحفظ ، كما ان الذي يحدد مستويات التدخل التي يجب اجراءها هو حالة المبني والظروف المحيطة به وتشخيص حالته، ويتم تصنيف مستويات التدخل حسب ما اورد برنارد فيلدن Bernand Feilden (2003) في كتابه Conservation of Historic Buildings على علي النحو التالي[4].

1. **الحماية غير المباشرة:(Prevention of Deterioration)**

إيقاف أسباب تدهور المبنى، مثل: الرطوبة، والاهتزازات، والتلوث، والكائنات الحية.

2. **الحماية المباشرة:(Preservation)**

الحفاظ على الحالة الحالية للمبنى باستخدام أساليب خاصة تهدف إلى محاصرة أسباب الاهتراء والتلف.

3. **التدعيم:(Consolidation)**

تقوية وتدعيم العناصر الإنشائية والمعمارية في المبنى، أو زيادة قدرة المواد الأصلية المستعملة في البناء على التماسك، باستخدام أنواع من المواد اللاصقة.

4. **إعادة المبنى إلى حالته الأصلية:(Restoration)**

ويتم ذلك لفترة زمنية محددة، ويطبق عادة على الآثار والمباني المهمة(Monuments) ، مثل قبة الصخرة، حيث يكون الحفاظ بإعادتها تمامًا إلى حالتها الأصلية.

5. **إعادة الإنتاج:(Reproduction)**

نسخ أو إعادة إنتاج عمل موجود، حتى في حال وجود نقص في مواد البناء الأصلية أو تلف في بعض الأجزاء التي لا يمكن ترميمها، بحيث يتم تنفيذ نسخ منها.

6. **إعادة البناء :(Reconstruction)**

إعادة بناء مبنى تاريخي مهم تم تدميره نتيجة كارثة أو حرب، باستخدام مواد بناء حديثة، شريطة توافر معلومات توثيقية مفصلة عن المبنى في الحقبة الزمنية الأصلية التي أُنشئ فيها.

7. **إعادة التأهيل:(Rehabilitation)**

إعادة استخدام المبنى مع إحداث تغييرات محدودة ، ويُطبّق هذا الأسلوب غالبًا على النسيج المعماري والمباني متوسطة الأهمية، مثل البلدات القديمة بما تحتويه من مبانٍ سكنية، أو تجارية، أو صناعية. ويتميّز هذا الأسلوب بخصوصيته، إذ قد يجمع بين أكثر من أسلوب من الأساليب السابقة، إضافةً إلى اللمسات المعمارية الخاصة بالمعماري القائم بعملية التأهيل.

2.3 المواثيق والتوصيات الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية).

تُعدّ **المواثيق والتوصيات الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية** مجموعةً متنوّعة من المواثيق والإعلانات الدولية المعنية بحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية، إذ تسلّط الضوء على المبادئ والأسس

التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي العالمي والحفاظ عليه. وهي تمثل مبادئ توجيهية ونصوصًا إرشادية تُعدّ نتائج مباشرة وتوصيات صادرة عن مؤتمرات واجتماعات لمهنيين مختصين بموضوعات محددة تتعلق بحماية وصون التراث الثقافي المادي .

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه النصوص، أو ما يُعرف بالأدوات المرجعية، تصدر عن مؤسسات ومنظمات مهنية متخصصة، مثل المجلس الدولي للمعالم والمواقع(ICOMOS) ، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية(ICCROM) ، وتُعدّ من حيث المبدأ نصوصًا إرشادية واستشارية غير ملزمة قانونيًا. وعلى النقيض من ذلك، تُعدّ نصوص الاتفاقيات الدولية التي تصدر عن المنظمات الحكومية الدولية، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة(UNESCO) ملزمة قانونًا متى خضعت لإجراءات التصديق، أو الانضمام، أو الإلحاق، بعد اعتمادها من قبل السلطات العليا للدولة على الصعيد الوطني، وفيما يلي جدول (2) يبين قائمة بأهم المواثيق والتوصيات الدولية التي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة بوصفها إطارًا مرجعيًا، يتم من خلاله تقييم التجربة الليبية في مجال إعادة تأهيل المباني التاريخية[5].

الجدول 2 : المواثيق والتوصيات الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية.

- اسم الميثاق أو التوصية
- ميثاق البندقية (1964م) الميثاق الدولي للحفاظ علي المعالم والمواقع التاريخية.
- ميثاق فلورنسا (1981م) ميثاق ايكوموس والاتحاد الدولي لمكتبات الحدائق التاريخية بشان الحدائق
- ميثاق واشنطن (1988م) ميثاق ايكوموس للحفاظ علي المدن والمناطق العمرانية التاريخية.
- ميثاق ايكوموس لحماية وادارة التراث الاثري (1990م) .
- توجيهات ايكوموس الارشادية للتعليم والتدريب في الحفاظ علي المعالم والمجموعات والمواقع (1993م)
- وثيقة نارا حول الاصالة (1994م) .
- ميثاق ايكوموس لحماية وادارة التراث المغمور بالمياه (1996م) .
- ميثاق ايكوموس لتسجيل المعالم ومجموعات المباني والمواقع (1996م) .
- ميثاق ايكوموس الدولي للسياحة الثقافية (1999م) .
- ميثاق ايكوموس للتراث المبني العامي (1999م) .
- مبادئ ايكوموس لحفظ المنشات الخشبية التاريخية (1999م) .
مبادئ ايكوموس للحفظ والحفاظ – لترميم اللوحات الجدارية (2003م) .
- ميثاق ايكوموس لمبادئ التحليل والحفاظ والترميم الانشائي للتراث المعماري (2003م) .
- اعلان شي – أن حول الحفاظ علي محيط المنشأت والمواقع والمناطق التراثية (2005م) .
- ميثاق ايكوموس حول المسارات الثقافية (2008م) .
- ميثاق ايكوموس حول تفسير مواقع التراث الثقافي وعرضها (2008م) .
- اعلان كيبك حول حفظ روح المكان (2008م) .
- مبادئ فاليتا لصون المدن والحواضر و المناطق الحضرية التاريخية وادارتها (2011م) .
- مبادئ دبلن (2011م) .

- إعلان باريس حول التراث كمحفز للتنمية (2011م) .
– ميثاق بورا (2013م) ميثاق ايكوموس – استراليا للاماكن ذات الدلالة الثقافية.
- اعلان فلورنسا حول التراث والمشهد كقيم انسانية (2014م) .
- مبادئ ايكوموس – ايفلا بشان المشاهد الريفية بصفتها تراثا (2017م) .
- وثيقة ايكوموس – حول الحدائق العامة الحضرية التاريخية (2017م) .
- توجيهات صلالة (2017م) – توجيهات ايكوموس الارشادية لادارة المواقع الاثرية العامة .
- مبادئ ايكوموس للحفاظ علي التراث الخشبي المبني (2017م) .
- ميثاق ايكوموس الدولي للسياحة الثقافية (2022م) .

المصدر:(المواثيق والتوصيات الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية.الشارقة.2023)

2.4 تقييم التجربة الليبية في إعادة تأهيل المباني التاريخية في ضوء المواثيق الدولية.

لتحليل التجربة الليبية وفق المعايير والمواثيق الدولية، تم تحديد مجموعة من العناصر الرئيسة المستقاة من القوانين والمواثيق والتوصيات الدولية، ويمكن تلخيصها في المحاور الآتية:

1-الإطار المؤسسي والتشريعي:

الجهات الرسمية المعنية بالحفاظ وإعادة التأهيل، ومدى تكامل الأدوار فيما بينها، ومدى وضوح السياسات والقوانين المنظمة لعمليات الحفاظ.

2- المنهجية الفنية والتقنية:

مدى وجود منهجية واضحة تعتمد على دراسات توثيق مسبقة، واستخدام تقنيات ترميم ملائمة تضمن الحفاظ على أصالة المواد والشكل المعماري.

3- تحقيق مفهوم الأصالة والنزاهة:

الحفاظ على القيم التاريخية والثقافية للمبنى، دون تشويه أو استبدال، مع احترام التطور التاريخي الذي مرّ به المبني .

4- إعادة الاستخدام والتوظيف:

مدى توافق سياسات التوظيف الجديدة مع طبيعة المبنى وقيمته التاريخية، وقدرة إعادة الاستخدام على دعم استدامة المبنى ماليًا ووظيفيًا، مع الحفاظ على الطابعين الداخلي والخارجي أثناء عملية التوظيف.

المحور الأول – الإطار المؤسسي والتشريعي.

يُعدّ الجانب المؤسسي والتشريعي الركيزة الأساسية لأي سياسة فعّالة للحفاظ على التراث العمراني وإعادة تأهيله. وقد أكدت المواثيق الدولية على أهمية وجود إطار مؤسسي منظم، قادر على إدارة عمليات الحفظ

بفعالية وتنسيق، مع ضمان التكامل بين الحماية والتنمية. وفيما يلي أهم ما تناولته المواثيق والتوصيات الدولية بهذا الخصوص:

- في **ميثاق البندقية لعام (1964م)**، وعلى الرغم من أن نصوصه لم تُحدِّد مؤسسات بعينها، فإن المادة (4) تنص على ضرورة الحفاظ على المعالم وصيانتها بشكل دائم. وتُفهم هذه الدعوة إلى الاستمرارية ضمنيًا على أنها تتطلب بنية مؤسسية مستدامة تُعنى بمتابعة أعمال الحفاظ بشكل منظم. إلا أن الميثاق ركز على الإطار الفني والأخلاقي أكثر من التنظيم الإداري، وهو ما تم تطويره في مواثيق أكثر حداثة.
- وأكد **ميثاق فلورنسا (1981م)**، في المادة (24) ضرورة أن تكون العناية مركزة ومستمرة من قبل خبراء مدربين، مع سنّ اللوائح اللازمة لتدريب هؤلاء الأشخاص، سواء كانوا معماريين أو مؤرخين، إلى آخر ما ورد في المادة.
- وبيّن **ميثاق واشنطن (1987م)** للحفاظ على المدن والمناطق العمرانية التاريخية، في فقرة الأساليب والأدوات، ضرورة أن تكون الأهداف الرئيسة لخطة الحفاظ مذكورة بوضوح، إلى جانب الإجراءات القانونية والإدارية والتمويلية اللازمة لتحقيقها.
- كما أوضح **ميثاق الإيكوموس لحماية وإدارة التراث (1990م)**، المادة (6) أن الهدف النهائي لإدارة التراث الأثري هو حفظ المعالم والمواقع في أماكنها الأصلية، بما في ذلك العناية والحفاظ بعيدَي المدى بجميع السجلات والمجموعات ذات الصلة.
- وشددت العديد من المواثيق على أهمية الكفاءة المهنية في إدارة التراث، وخاصة التراث ذي الطبيعة الخاصة، مثل التراث المغمور بالمياه، واللوحات الجدارية، والمنشآت الخشبية. ويتضح ذلك في **ميثاق الإيكوموس لحماية وإدارة التراث** في فقرة المؤهلات المهنية (المادة 8)، التي أكدت أن المعايير الأكاديمية العالية في التخصصات المختلفة ضرورية لإدارة التراث الأثري، وأن تدريب عدد كافٍ من الاختصاصيين المؤهلين يُعد هدفًا مهمًا للسياسات التعليمية في كل بلد.
- كما أوضحت **مبادئ فاليتا لصون المدن والحواضر وإدارتها (2011م)** تعريفًا مهمًا لخطة الإدارة، بوصفها وثيقة تُحدد بالتفصيل جميع الاستراتيجيات والأدوات المستخدمة لحماية التراث، وتشمل الوثائق القانونية والمالية والإدارية، ووثائق الحفاظ، فضلًا عن خطط المتابعة. وأكدت في الفقرة (ز) أن صون وإدارة الحاضرة والمنطقة الحضرية التاريخية يتطلبان الاحتراس والنهج النظامي والاختصاصي، بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة.

- وفيما يخص الإطار القانوني والمؤسسي، أوضح **إعلان باريس حول التراث كمحفز للتنمية (2011م)** أن حماية التراث في سياق التنمية تتطلب وضع أطر مؤسسية وقانونية على المستويات المحلي والوطني والدولي، ومراجعتها باستمرار، مع متابعة تنفيذها على أرض الواقع، وبما يعزز الفهم والقبول المجتمعي، ويساعد على التطبيق الفعلي.
- أما **ميثاق بورا (2013م)** (أستراليا)، فقد أشار في مبادئ الحفاظ (المادة 2: الحفاظ والإدارة)، وفي التوصيات الخاصة بحماية الأماكن ذات الرمزية الثقافية، إلى أن الحفاظ جزء لا يتجزأ من الإدارة الجيدة لهذه الأماكن. كما أكدت المادة (29) ضرورة تسمية المنظمات والأفراد المسؤولين عن إدارة التراث والقرارات، وتحديد المسؤوليات بوضوح، في حين شددت المادة (30) على جودة الجانب المؤسسي والإداري من خلال ضرورة توفير توجيه كفؤ في جميع المراحل، وأن يُوكل تنفيذ أي تغيير إلى أشخاص يمتلكون المهارات والمعارف المناسبة.

- **تطبيق المقارنة على الحالة الليبية المحور الأول: الإطار المؤسسي والتشريعي.**

أولًا: الجانب المؤسسي

بمقارنة المبادئ الدولية مع الواقع الليبي، يتضح أن ليبيا تمتلك عدة مؤسسات ذات علاقة بمجال التراث. وترتبط ببداية الكشف المنظم عن الآثار في ليبيا بفترة الاحتلال الإيطالي، حيث تم الكشف عن العديد من المواقع الأثرية بعد تأسيس إدارة خاصة بالآثار تولت أعمال الكشف والتنقيب، خاصة في شمال ليبيا. كما بدأ الاهتمام بحماية المواقع الأثرية في ستينيات القرن العشرين، عقب تأسيس مصلحة الآثار في ثوبها الليبي، وهي مرحلة توجت بتسجيل خمس مواقع أثرية على قائمة التراث العالمي، وهي: (مدينة غدامس، صبراته، لبدة، شحات، غات). وبذلك، خلت الساحة الليبية لفترة طويلة من مؤسسات محلية ولجان مختصة بالحفاظ على الموروث المعماري[6].

وفي عام 1985م، صدر القرار رقم (40) بإنشاء ثلاثة أجهزة، هي: مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة بطرابلس، وجهاز تنظيم وإدارة المدينة القديمة غدامس، وجهاز تنظيم وإدارة مدينة بنغازي القديمة. وقد ركز على المدن القديمة المتكاملة، وأغفل المباني التاريخية الواقعة خارج هذه المدن وفي عام 1994م، طُرح تصور لإنشاء جهاز مستقل بميزانية خاصة، مختص بالمباني والمدن التاريخية في ليبيا، إلا أن القرار لم يصدر إلا بعد اثنتي عشرة سنة، وذلك في عام 2006م، تحت رقم (125)، بإنشاء جهاز إدارة المدن التاريخية، وقد حدد القرار اختصاصاته في وضع الخطط والبرامج الثقافية والفنية والهندسية لحماية المباني والمدن التاريخية، وتقدير الميزانيات اللازمة، وتحديد ما يُعد تاريخيًا. كما حدد الجهات التابعة له، وهي:

(مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة طرابلس، جهاز إدارة وتنظيم المدينة القديمة غدامس، جهاز تنظيم وإدارة المدينة القديمة بنغازي). غير أن القرار رقم (560) لسنة 2007م فصل جهاز إدارة وتنظيم المدينة القديمة غدامس وجعله جهازًا مستقلًا ماليًا وإداريًا، كما يُعد جهاز تطوير المدن الذي تحول إلى جهاز تنمية وتطوير مدينة طرابلس، من المؤسسات المعنية بالتراث، حيث أُسندت إليه بعض مشاريع صيانة المدن والمباني التاريخية والواجهات في مركز طرابلس التاريخي [7] .

وخلال السنوات الأخيرة، أُنشئت عدة أجهزة في شرق البلاد، خاصة بعد الحرب وكارثة فيضان درنة، مثل صندوق إعمار مدينتي درنة وبنغازي، الذي تحول لاحقًا إلى جهاز صندوق تنمية وإعمار ليبيا، المنشأ بالقانون رقم (1) لسنة 2024م، مع نقل تبعية عدد من أجهزة الدولة التنفيذية المعنية بالإعمار إليه .

من الناحية المؤسسية، يُلاحظ أن العلاقة بين أجهزة الدولة المعنية بالتراث تتسم بتداخل الصلاحيات وضعف التنسيق، حيث تتوزع مسؤوليات الحفظ وإعادة التأهيل والتخطيط بين أكثر من جهة، إضافة إلى البلديات، دون وجود سلطة مركزية تُشرف على تنفيذ سياسات الحفاظ وتوحيد المعايير. ولم يُترجم هذا التعدد المؤسسي إلى تنسيق فعّال أو إطار موحد لإدارة التراث العمراني، بل انعكس سلبًا على أداء المؤسسات، كما هو الحال مع جهاز إدارة المدن التاريخية، الذي عانى من عدم استقرار التبعية الإدارية وتداخل الاختصاصات مع جهات أخرى، مثل مصلحة أملاك الدولة، ووزارة الأوقاف، وأجهزة التخطيط العمراني، وجهاز تطوير المدن [8].

أن هذا الوضع المؤسسي السالف ذكره يتنافى مع مبدأ الإدارة الموحدة الذي تنادي به المواثيق الدولية، ولا سيما توصية اليونسكو (2011م)، التي تشترط عمل المؤسسات المعنية ضمن إطار تنسيقي متكامل يشمل الدولة والمجتمع المحلي. كما تعاني هذه المؤسسات من ضعف التخصص والكفاءة، وغياب المنهج العلمي في التعامل مع الموروث المعماري، وهو ما يتعارض مع المواثيق الدولية التي شددت على تعدد التخصصات، والتدريب، والتعاون الدولي .

2- الجانب التشريعي.

على المستوى المحلي:

صدر قانون الآثار والأماكن الأثرية والمتاحف رقم (11) لسنة 1953م، ثم القانون رقم (2) لسنة 1983م بشأن الآثار والمتاحف والوثائق، وهي قوانين ركزت على الآثار والمتاحف فقط، دون شمول الموروث المعماري. وفي عام 1995م صدر القانون رقم (3) لحماية الآثار والمتاحف والمدن القديمة والمباني

التاريخية، وهو القانون المرجعي الوطني الأساس في ليبيا، حيث اعتبر الممتلكات الثقافية مالًا عامًا، ووضع شروط التصرف والترميم والعقوبات، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية التي تكون ليبيا طرفًا فيها [9]. كما أُعدّت سنة 2010 «مدونة المدينة القديمة طرابلس» بوصفها وثيقة مرجعية تخطيطية وقانونية، إلا أنها لم تُعتمد تشريعيًا، مما أضعف قوتها التنفيذية، فضلًا عن اعتمادها سياسات تجديد وتحديث تتعارض مع مبادئ الأصالة والنزاهة [10].

على المستوى الدولي:

منذ عام 1978م أصبحت ليبيا عضوًا في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبذلك أضحت المواثيق والتوصيات والتشريعات الصادرة عن المنظمة إطارًا مرجعيًا لحفظ التراث الثقافي في الدولة الليبية. وفي السياق نفسه، صادقت ليبيا في العام ذاته على اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972م)، التي تُلزم الدول الأطراف بحماية جميع عناصر التراث الثقافي الواقعة ضمن أراضيها، وإنشاء أجهزة إدارية مختصة تضم كوادر مؤهلة، إلى جانب دعم البحث العلمي والدراسات المتخصصة في هذا المجال كما صادقت دولة ليبيا عام 2004م على اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي غير المادي وإضافةً إلى ذلك، تتمتع ليبيا بعضوية عدد من المنظمات الثقافية الدولية، من بينها المركز الدولي لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية(ICCROM) ، فضلًا عن تعاونها مع المجلس الدولي للمتاحف(ICOM) ، الأمر الذي يجعلها ملتزمة بما يصدر عن هذه الجهات من مواثيق وتوصيات ومعايير مهنية ذات صلة بحماية التراث الثقافي [7].

وبوجه عام، يمكن القول إن التجربة الليبية تستند إلى قاعدة تشريعية مناسبة نسبيًا لحماية وتنظيم العمل في مجال الموروث العمراني والمباني التاريخية، إلا أنها تعاني من قصور في آليات التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية، ومعالجة إشكاليات الملكية، فضلًا عن غياب النصوص التي تُفعّل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات الحفظ وإعادة التأهيل، وهو ما يتعارض مع المفهوم الشامل لإدارة التراث الذي تطرحه المواثيق الدولية. وتبقى الإشكالية الأساسية مرتبطة بضعف آليات التنفيذ والمتابعة، ومستوى الالتزام الفعلي بالتشريعات، ومدى ترجمة الاتفاقيات إلى ممارسات تطبيقية على أرض الواقع.

المحور الثاني – المنهجية الفنية والتقنية.

لقد أكدت المواثيق الدولية على ضرورة وجود منهجية واضحة تعتمد على دراسات توثيقية مسبقة، واستخدام تقنيات ملائمة لعمليات الحفاظ وإعادة تأهيل المباني التاريخية. وتُعدّ الدراسات الأولية من أهم المراحل في

هذا الإطار، إذ تمثل دراسات علمية تاريخية تستند إلى النصوص والشواهد المادية التي توثق تطور فنون العمارة، ومختلف التدخلات المعمارية التاريخية التي طرأت على المبنى ومحيطه، إضافةً إلى الاستعمالات السابقة والأحداث المرتبطة به. وفيما يلي استعراض لأهم المواد التي تناولتها المواثيق الدولية بشأن منهجية ومراحل العمل على الموروث المعماري، وأهمية الاستناد إلى قاعدة معلومات علمية في أعمال التدخل في المباني التاريخية.

- **ميثاق البندقية (1964م)** :أشارت المادة (9) إلى أهمية استناد التدخلات في التراث المعماري إلى قاعدة معلومات موثوقة، إذ عرّف الميثاق الترميم بوصفه عملية ذات طبيعة اختصاصية عالية، تهدف إلى حفظ القيم الجمالية والتاريخية للمعالم والكشف عنها. وأكد أن الترميم يجب أن يقوم على احترام مادة البناء الأصلية والوثائق الأصيلة .
- **ميثاق فلورنسا (1981م)** :أكدت المادة (15) ضمن فقرة الترميم وإعادة البناء عدم جواز إجراء أي تدخل في حديقة تاريخية دون إجراء بحث شامل مسبق، يضمن تنفيذ العمل على أسس علمية. كما شدد الميثاق على ضرورة إعداد مشروع مستند إلى نتائج البحث، وعرضه على فريق من الخبراء لدراسته واعتماده قبل التنفيذ.
- **ميثاق واشنطن (1987م)** للحفاظ على المدن والمناطق العمرانية التاريخية: نصّ في فقرة الأساليب والأدوات على أن يسبق التخطيط للحفاظ دراسات متعددة التخصصات، وأن تتناول خطة الحفاظ جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك الآثار، والتاريخ، والعمارة، والتقنيات، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية.
- **ميثاق إيكوموس لتسجيل المعالم ومجموعات المباني والمواقع (1996م)** :أشارت فقرات دوافع التسجيل (ج– د) إلى أهمية توفير المعلومات للإداريين والمخططين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، لتمكينهم من اتخاذ القرارات ووضع السياسات المناسبة لمراقبة التخطيط والتنمية بما يراعي التراث الثقافي، وتحديد الاستعمال الملائم والمستدام، ووضع برامج فعالة للبحث والإدارة والصيانة وأعمال الإنشاء.
- **ميثاق إيكوموس للتراث المبني العام (1999م)** :أكدت التوجيهات الإرشادية للممارسة، في بند البحث والتوثيق، ضرورة توخي الحذر عند إجراء أي تدخل فيزيائي على منشأة عامة، وأن يكون التدخل مسبوقًا بدراسة كاملة لكتلتها وبنيتها، مع إيداع مستندات الدراسة في أرشيف متاح للجمهور.

- **ميثاق إيكروموس لمبادئ التحليل والحفاظ والترميم الإنشائي للتراث المعماري (2003م)** :أكدت المادة (2) المتعلقة بالبحث العلمي والتشخيص ضرورة معالجة المعلومات بشكل تقريبي في البداية، بما يسمح باتخاذ إجراءات شاملة تتناسب مع المشكلات الفعلية للمنشأة. كما شددت على أن الفهم الكامل للخصائص الإنشائية وخصائص المواد يُعد أمرًا أساسيًا في ممارسة الحفاظ، وأن المعلومات المتعلقة بالحالة الأصلية والسابقة للمبنى، وتقنيات الإنشاء، والتعديلات، وتأثيراتها، والظواهر الطارئة، والوضع الحالي، جميعها معلومات جوهرية.
- **إعلان شي–آن** حول الحفاظ على محيط المنشآت والمواقع والمناطق التراثية: أقرّ بأهمية المحيط في تشكيل دلالة معالم ومواقع التراث المعماري، وأكد أن فهم المحيط وتوثيقه وتفسيره أمر ضروري لتعيين وتقدير الدلالة التراثية لأي منشأة أو موقع أو منطقة، ويتطلب ذلك نهجًا شاملًا متعدد التخصصات، وتنوعًا في مصادر المعلومات.
- **مبادئ فاليتا لصون المدن والحواضر والمناطق التاريخية وإدارتها (2011م)** :نصّت الفقرة (3)، ضمن معايير التدخل (ز)، على أن يرتكز الصون والإدارة على دراسات أولية متعددة التخصصات لتحديد عناصر التراث الحضري وقيمه التي يجب الحفاظ عليها، مؤكدةً أن المعرفة العميقة بالموقع ومحيطه ضرورية جدًا لاتخاذ القرارات المتعلقة بأي إجراء للصون.
- **ميثاق بورا (2013م)** الخاص بالأماكن ذات الدلالة الثقافية: يُعد من أكثر المواثيق اهتمامًا بوضع منهج متكامل للحفاظ وإعادة تأهيل المباني التاريخية، حيث نظّم تسلسل مراحل العمل على التراث. وأكدت المادة (6) على أن تبنى سياسة إدارة المكان على فهم رمزيته الثقافية أولًا، ثم تطوير السياسات، وأخيرًا إدارة المكان بما يتوافق مع تلك السياسات.

تطبيق المقارنة على الحالة الليبية – المحور الثاني: المنهجية الفنية والتقنية.

حتى ستينيات القرن الماضي كانت المدن والمباني التاريخية تُصنَّف ضمن المناطق المتخلفة عمرانيًا، إلى أن تعالت أصوات من الحريصين والمهتمين بالتراث المعماري، بدايةً بمدينة طرابلس القديمة، وقد باشر مشروع تنظيم وادارة المدينة القديمة أعماله اعتبارًا من 1986/2/1م للمحافظة على التراث الإنساني الذي تضمه هذه المدينة العريقة، حيث جرى التنفيذ الفعلي لأعمال الترميم والصيانة، وإيقاف بعض الانهيارات، وتدعيم عدد من المباني التاريخية، إضافة إلى رفع أنقاض وأتربة متراكمة من مبانٍ منهارة، وكذلك تقديم مساعدات من مواد وعمالة للمواطنين لإجراء الصيانة اللازمة لمنازلهم. كما أُجريت بعض المحاولات لدراسة أهمية المدينة القديمة في طرابلس وسبل الحفاظ عليها، من خلال عقد عدة ورش عمل تحت إشراف مشروع

تنظيم وإدارة المدينة القديمة طرابلس، وجهاز المدن التاريخية المنبثق عنه، للعمل على إنجاز عدد من عمليات الرفع الهندسي وإعداد بعض الدراسات لعدد من المباني التاريخية المتميزة في المدينة القديمة طرابلس. وقد أفضت تلك الورش إلى إنتاج (كتالوجات ودراسات) تُعد من المراجع الدالة على التراث المعماري في المدينة، لاحتوائها على صور ومخططات لبعض المباني التاريخية[11].

ومع وجود الدراسات السابقة والخطط والجهود المستهدفة للمدينة القديمة طرابلس، تبقى الساحة المعرفية المتعلقة بالمعلومات التاريخية للمدينة تعاني من ضعف التنظيم، ونقصٍ كبير في المعلومات. ويتم أحيانًا الاعتماد على الروايات الشفوية للمعاصرين للفترات التي مرت بها المدينة، وذلك لشح المعلومات الموثقة. كما أن الطاقات البشرية والإمكانات الفنية المتوفرة لإجراء الأبحاث لا يتم التنسيق بينها واستغلالها على أكمل وجه في معظم الأحيان، وقد يعود ذلك إلى تداخل الاختصاصات وجدلية تبعية المباني التاريخية في ليبيا، مما يشكّل عائقًا أمام اعتماد خطة واضحة وقاعدة معلومات معتمدة لإحياء وإعادة تأهيل المدينة القديمة [8].

وقام المشروع بأعمال الترميم والصيانة لمجموعة من المباني التاريخية والسور الغربي، إلا أن أعمال الترميم واجهت العديد من العقبات، بسبب عدم استيفاء الدراسات التاريخية والاجتماعية والهندسية الخاصة بالمباني، وعدم وجود منهج واضح يمكن من خلاله توجيه الدراسات، واستخلاص النتائج، وإعداد الخطة اللازمة لعملية التدخل، سواء لغرض الترميم أو الصيانة أو إعادة التأهيل. ويُعزى ذلك إلى الوضعية المتدهورة التي كانت عليها المدينة القديمة، مما استدعى التدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المباني المعرضة للانهيار، إضافة إلى تنفيذ بعض الأعمال التمهيدية لإنقاذ نسيج المدينة، بما يشمله من أزقة وشوارع [11]. وفيما يخص جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس، فقد قام بتنفيذ عدد من الأعمال التمهيدية لبرامج الصيانة المستهدفة، شملت أعمال تنظيف المساكن التاريخية والرقعة الخضراء، وطلاء الشوارع، وإجراء التمديدات الكهربائية وأعمال الإضاءة، وصيانة الأسطح. كما بدأ الجهاز في أعمال الرفع المساحي والتوثيق الإلكتروني، وإنشاء قاعدة بيانات لمساكن المدينة القديمة والسكان وأشجار النخيل. بالإضافة إلى ذلك، عمل الجهاز على صيانة العيون المائية بالمدينة، وزراعة شتول الزيتون، وتنظيف اشجارالنخيل، وأعمال الحصر، ووقّع على (222) عقدًا للمشروعات، تم إنجاز عدد (184) منها خلال الفترة (2007–2011) [12] .

وخلال ما تم سرده، وبمقارنة التجربة الليبية بالمواثيق والتوصيات الدولية فيما يتعلق بوجود منهجية واضحة مبنية على دراسات تخصصية أولية، يتضح أن التجربة الليبية تفتقر إلى منهجية سليمة وواضحة في هذا

السياق. فقد قامت الجهات المعنية بتنفيذ مجموعة من الأعمال المتفرقة على مستوى إعادة التأهيل المعماري، دون امتلاك الخبرات الكافية في مجال التعامل مع المباني التاريخية، واقتصرت معظم هذه الأعمال على تدخلات تمهيدية. كما لم تتوفر لديها التخصصات والخبرات اللازمة في مجالات الحفظ والترميم وإعادة التأهيل المعماري، فضلًا عن عدم امتلاكها السلطة الكافية على المباني التاريخية في تلك المدن. واقتصر عملها على عمليات ترميم بسيطة وغير مدروسة لبعض المباني التاريخية، بالاستعانة ببعض العمالة المحلية والشركات الخاصة والجهود الأهلية، دون أن تستند التدخلات إلى دراسات تاريخية ومتخصصة كما تنص عليه المواثيق والتوصيات الدولية، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة.

المحور الثالث – تحقيق مفهوم الأصالة والنزاهة.

تُعدّ الأصالة اعتبارًا وثيق الصلة بالمجتمعات الإنسانية بقدر ارتباطها بالبقايا المادية، إذ إن الهدف الأساسي لعمليات الصون والحفاظ يتمثل في الإبقاء على الأصالة التاريخية المتجسدة في الشواهد المادية للتراث. وانطلاقًا من ذلك، ينبغي أن يستند أي تدخل في هذه الشواهد إلى دراسات وتقديرات وافية، مع التعامل مع المشكلات في إطار الظروف المحيطة والاحتياجات القائمة، وبما يضمن مراعاة القيم الجمالية والتاريخية والتكاملية المادية للمنشأ أو الموقع التاريخي. وقد أكدت العديد من المواثيق والتوصيات الدولية على مجموعة من الإجراءات والشروط الكفيلة بالحفاظ على هذه القيم المتمثلة في أصالة التراث المعماري، كما ورد في ميثاق الإيكوموس حول تفسير التراث الثقافي (2008م) [5].

- **ميثاق البندقية (1964م):** في بيان الغاية من الحفاظ وأهدافه، شدد الميثاق على أهمية المعلومة في صون القيمة التاريخية المتجسدة في الأصالة. فقد نصت المادة (9) على أن الترميم عملية ذات طبيعة اختصاصية عالية، هدفها حفظ القيم الجمالية والتاريخية للمعالم والكشف عنها. كما أكدت المادة (13) أنه لا يمكن السماح بالإضافات إلا بالقدر الذي لا ينتقص من الأجزاء المهمة للمبنى أو من محيطه التقليدي أو من توازن تكوينه أو علاقته بالجوار.
- **ميثاق فلورنسا (1981م):** نصت المادة (12) على أن قرار إزالة أو نقل أي من المعالم المعمارية أو النحتية أو الزخرفية، سواء كانت ثابتة أو منقولة وتشكل جزءًا من الحديقة التاريخية، يجب أن يستند إلى ما تقتضيه الضرورة الملحة للحفاظ والترميم، مع توثيق تاريخ أي عملية استبدال كاملة.
- **ميثاق واشنطن (1987م):** حدد الميثاق، ضمن المبادئ والأهداف، مجموعة من الخصائص التي يجب الحفاظ عليها بوصفها معبرة عن الطابع التاريخي للمدينة أو المنطقة العمرانية التاريخية، بما في ذلك جميع العناصر المادية والروحية التي تجسد هذا الطابع. وتشمل هذه الخصائص الأنماط العمرانية

التي تحددها التقسيمات والشوارع، والعلاقات بين المباني والفراغات، وأشكال وكتل المباني داخليًا وخارجيًا، إضافة إلى المقياس والحجم والطراز والبناء والمواد والألوان والزخارف، والعلاقة بين المدينة ومحيطها الطبيعي، والوظائف التي اكتسبتها عبر الزمن. وأكد الميثاق أن أي تهديد لهذه الخصائص يُعد مساسًا بأصالة المدينة أو المنطقة العمرانية التاريخية.

- **وثيقة نارا حول الأصالة (1994م)** : تُعد من أبرز الوثائق التي تناولت مفهوم الأصالة ومعايير الحفاظ عليها. فقد أوضحت في فقرة القيم والأصالة (9) أن القيم المنسوبة إلى التراث تمثل محور الحفاظ عليه بجميع أشكاله وحقبه التاريخية، وأن القدرة على فهم هذه القيم تعتمد جزئيًا على مدى موثوقية وصدق مصادر المعلومات المتوافرة عنها. كما أكدت أهمية معرفة مصادر المعلومات وفهمها فيما يتعلق بالسمات الأصلية واللاحقة المميزة للتراث الثقافي ومعاني هذه السمات، بوصفها أساسًا لتقييم جوانب الأصالة.
- **ميثاق الإيكوموس لمبادئ التحليل والحفاظ والترميم الإنشائي للتراث المعماري (2003م)**:أوضح الميثاق ضرورة احترام العلاقة بين التراث المادي والسياق الثقافي الذي ينتمي إليه. كما أكد أن قيمة التراث المعماري لا تقتصر على مظهره الخارجي، بل تشمل تكاملية جميع مكوناته، وأن إزالة المنشآت الداخلية والاكتفاء بالواجهات الخارجية لا يتفق مع معايير الحفاظ. وشدد على عدم الشروع في أي أعمال قبل التأكد من الفائدة العائدة على التراث، باستثناء حالات الإنقاذ العاجل لتفادي الانهيارات الوشيكة.

وفيما يخص الإجراءات العلاجية والمراقبة، أكد الميثاق ضرورة أن تكون التدخلات قابلة للعكس، مع التحقق الكامل من خصائص المواد المستخدمة ومدى توافقها مع المواد الأصلية، ودراسة التأثيرات طويلة الأجل لتجنب الآثار الجانبية غير المرغوبة، واحترام الخصائص المميزة للمنشأ وبيئته، والإبقاء على الأدلة التي تتيح التعرف على حالاته الأصلية والسابقة مستقبلًا.

- **مبادئ فاليتا لصون المدن والحواضر والمناطق الحضرية التاريخية وإدارتها (2011م):** أتاحت هذه المبادئ، بالتوافق مع ميثاق واشنطن، إضافة عناصر معمارية حديثة متناغمة تسهم في إثراء المناطق التاريخية وتحقيق الاستمرارية، شريطة أن تنسجم العمارة المستحدثة مع الترتيب الفراغي للمنطقة التاريخية وتحترم تشكلها وتحولها التقليدي، مع بقائها تعبيرًا عن الاتجاهات المعمارية لعصرها ومكانها. كما شددت المبادئ على ضرورة احترام القيم الملموسة وغير الملموسة للحواضر التاريخية،

وربط أي تدخل بتحسين جودة حياة السكان المحليين، وتجنب التغيرات الكمية والنوعية الكبيرة، مع إدارة آثار النمو العمراني بعناية.

- **ميثاق بورا (2013م)** : يدعو الميثاق إلى تبني منهجية تغيير حساسة وحذرة للحفاظ على الأصالة والقيم الكامنة في المكان، مؤكدًا مبدأ "افعل ما هو ضروري فقط" لجعل المكان قابلًا للاستخدام، على أن يكون أي تغيير بالحد الأدنى الذي يحفظ الأهمية والرمزية الثقافية. وعرّف الرمزية الثقافية في المادة (1) بأنها القيم الجمالية والتاريخية والعلمية والاجتماعية والروحية للأجيال السابقة والحالية والقادمة، والمتجسدة في المكان ونسيجه واستخدامه وارتباطاته ومعانيه. كما شدد في المواد (2، 3، 10، 11، 15، 22) على أن الحفاظ يهدف إلى الإبقاء على الرمزية الثقافية، ويتطلب مقاربة حذرة تحترم النسيج القائم، وأن الأعمال الجديدة أو الإضافات لا تُقبل إلا إذا احترمت الأهمية الثقافية للمكان ولم تشوهها أو تحجبها أو تصرف الانتباه عن تفسيرها وتقديرها.

تطبيق المقارنة علي الحالة الليبية . المحور الثالث : تحقيق مفهوم الاصالة والنزاهة.

تُعتبر ليبيا، وكما سبق وذكرنا، حديثة عهد بالحفاظ وإعادة التأهيل المعماري، وذلك لعدة أسباب، منها تخبط الأجهزة المعنية بالمباني التاريخية، وتداخل الاختصاصات، وقلة الإمكانيات، التي أدت إلى عدم وجود سياسة وخطة واضحة للحفاظ وإعادة التأهيل المعماري للمباني التاريخية، فعلى مستوى المدينة القديمة طرابلس ومركز طرابلس التاريخي ، أُجريت العديد من اعمال الترميم والتدعيم بواسطة مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة طرابلس، و جهاز تطوير المدن، حيث أُسندت إليهم بعض مشاريع صيانة المدن والمباني التاريخية والواجهات في مركز طرابلس التاريخي. و الأبنية التاريخية، والأسوار، والفراغات العامة. شملت هذه الأعمال بصورة خاصة بعض الأبنية الدينية: مساجد، مدارس، زوايا، كتاتيب، والمقابر، والكنائس، والسور الغربي، وبعض الأبواب والمداخل والأبراج، وبعض واجهات الأسوار، وقسم من مباني السرايا الحمراء من المدينة، وبعض القنصليات، والمدارس، والحمامات، والأحواش التاريخية، والأسواق وقد صادفت أعمال الترميم بهذه المواقع عراقيل وعقبات كثيرة، بسبب عدم استيفاء الدراسات التاريخية والاجتماعية والهندسية الخاصة بالمبنى، وعدم وجود منهج عمل يمكن من خلاله توجيه الدراسات، واستخلاص النتائج، وإعداد الخطة اللازمة لعملية التدخل، لغرض الترميم أو الصيانة أو إعادة التأهيل. وهذا ناتج عن الوضعية السيئة التي كانت عليها وضعية المدينة القديمة، مما يتطلب التدخل السريع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من المباني المعرضة للانهيار، بالإضافة لبعض الأعمال التمهيدية لإنقاذ نسيج المدينة، بما يشمله من أزقة وشوارع [8] . كما موضح في الشكل (1) و (2) .

شكل (1): عينة من بعض عمليات الترميم التي استهدفت المباني الدينية والمدارس في المدينة.
(المصدر :إعداد الباحث.).

شكل (2) : مشاريع صيانة وتأهيل المباني التاريخية الموكل بها جهاز تنمية وتطوير المدن .
(المصدر: إدارة مشروعات المباني التاريخية بالجهاز).

بالإضافة الي جهاز تنظيم وإدارة المدينة القديمة غدامس الذي قام بدوره بعدة أنشطة ومشاريع في مجال الحفاظ والترميم وإعادة التأهيل، في إطار مدينة غدامس، برفقة الجهود الأهلية في المنطقة كما في الشكل (3) وعلى الرغم من الجهود القائمة من الجهات المعنية والجهود الأهلية، إلا أن الحفاظ على الأصالة والمباني التاريخية، كما تنص التوصيات والمواثيق الدولية، يحتاج إلى قاعدة بيانات ودراسات متعددة التخصصات لتحديد القيم الثقافية والجمالية والعناصر المادية المرتبطة بها للمحافظة عليها. وهذا ما تفتقره المدن والمباني التاريخية، كما تم توضيحه فيما سبق، باستثناء بعض المباني والمدن مثل مدينة غدامس، التي كانت معظم عناصر بناءها من مواد أولية، ويسهل الحفاظ عليها وصيانتها، وخاصة أنها من ضمن المواقع المحمية من منظمات دولية[12].

إلا أن بعض المواقع، مثل مدينة طرابلس التاريخية، لا تزال تعاني من إعادة التأهيل الغير مخطط له بطريقة سليمة ("العشوائي")، آخذاً في مجمله طابعا تشويهياً عاماً، يحجب القيم الجمالية والثقافية المميزة للمدينة، ويشكل مصدراً للتلوث البصري. وذلك لعدة أسباب، منها: عدم التخطيط السليم لملاءمة المدينة القديمة لمتطلبات العصر من قبل الجهات الرسمية والأهلية القائمة على ترميم وإعادة تأهيل المباني الخاصة بهم،

وعدم قدرة القوانين على تنظيم عمليات التأهيل داخل المدينة القديمة في طرابلس بشكل شامل، واعتماد عمالة غير مدربة، وليس لها خبرة في التعامل مع المباني التاريخية، وخاصة في الجهود الأهلية التي تقوم بتأهيل مساكنهم بطريقة تشوه الروح التاريخية للمكان، كما في الشكل (4) .

كما أن الاعتماد على لوائح لا تفي بمتطلبات الحفاظ على الأصالة، وتجاهل حتى القوانين المحلية، إضافة إلى استخدام مواد دخيلة وخاطئة، وإضافات عشوائية على شكل كتل من الأسمنت أو الطوب غالباً لا يتم تشطيبها بشكل نهائي ، واستبدال الشبابيك الخشبية بأخرى من الألمنيوم، كلها عوامل تساهم في تدهور القيمة التاريخية والجمالية للمدينة.

شكل (3) : مشاريع صيانة وتأهيل المباني التاريخية في مدينة غدامس .

(المصدر: إدارة مشروعات المباني التاريخية بالجهاز).

شكل (4) : بعض أعمال الترميم الاهلية. المدينة القديمة طرابلس.

(المصدر: الباحث)

المحور الرابع – إعادة الاستخدام والتوظيف.

- **ميثاق البندقية (1964م) الميثاق الدولي للحفاظ علي المعالم والمواقع التاريخية** المادة (5) ان استخدام المعالم لغايات اجتماعية مفيدة يسهل دائما الحفاظ عليها ولذلك فهذا الاستخدام مفضل شرط الا يغير ترتيب المبني او تزيينه. ضمن هذه الحدود فقط يمكن البحث في التعديلات التي يستوجبها تغيير الوظيفة والسماح بها.
- **ميثاق بورا (2013م) ميثاق ايكوموس – استراليا للاماكن ذات الدلالة الثقافية** .المادة (7) يجب الابقاء علي استخدام المكان ان كانت للاستخدام رمزية ثقافية ويجب ان يتوافق استخدام المكان مع رمزية المكان نفسه وان تحدد السياسة استخداما او تركيبة من الاستخدامات وتضع قيودا علي الاستخدام لتضمن الحفاظ علي الرمزية الثقافية للمكان ويجب ان يراعي اي استخدام جديد تقليص التغييرات الي الحد الأدنى وان يحترم الارتباطات والمعاني وان يدعم الانشطة والممارسات التي تساهم في الاهمية الثقافية للمكان إن امكن .
- **ميثاق ايكوموس للتراث المبني العامي (1999م)** اوضح الميثاق في فقرة توجيهات ارشادية في الممارسة (5) انه ينبغي ان يجري تكييف واعادة استعمال المنشآت العامية بأسلوب من شانه مراعات تكاملية وطابع وكتلة المنشأ ويحقق الإيفاء بالمستويات المقبولة من اساسيات المعيشة.
- **ميثاق ايكوموس حول المسارات الثقافية (2008م)** بين في فقرة المنهجية (4) انه يمكن استعمال المسارات الثقافية لتعزيز نشاط ذي فائدة اجتماعية واقتصادية لها اهمية استثنائية في تحقيق تنمية مستقرة ، ويجب بذل الجهود حول المسارات الثقافية ، وحول الاستعمالات الملائمة للأغراض السياحية واعتماد الاجراءات المناسبة لتجنب الخطر واستيفاء الشرط الاساسي الذي يقتضي بعدم تعريض معني أصالة وتكاملية القيم التاريخية للمسار الثقافي للخطر، كونها العناصر الرئيسية التي تنقل للزوار وينبغي ان تدار الزيارات السياحية علي اساس منطقي وفق لدراسات مسبقة للأثر البيئي، لدرء التأثيرات السلبية للسياح.
- **مبادئ فاليتا لصون المدن والحواضر و المناطق الحضرية التاريخية وادارتها (2011م)** اشارت في الفقرة (ج) التغيير في الاستعمال والبيئة الاجتماعية : يمكن ان يؤدي التغيير في الاستعمال الي أثار سلبية كبري وان لم ينظر بجدية في طبيعة التغيرات ، فقد تؤدي الي نزوح المجتمعات المحلية واختفاء الممارسات الثقافية مما يؤدي بدوره الي فقدان هوية هذه الاماكن المهجورة وطابعها ويمكن ان يؤدي

ايضا الي التحول الي اداة وظيفة احادية في خدمة السياحة دون ان يستوعب متطلبات الحياة اليومية ولذلك يتطلب الحفاظ علي الحاضرة التاريخية جهودا لإبقاء علي الممارسات التقليدية ولحماية القاطنين الاصليين .

- **اعلان باريس حول التراث كمحفز للتنمية (2011م)** فقرة اعادة تنشيط الحواضر والاقتصاديات المحلية . اوضحت انه يجب تشجيع الحفاظ واعادة الاستعمال الانتقائيين للتراث المبني في الحواضر والقري الريفية ، لتعزيز اعادة احياء الاقتصاد المجتمعي ، وزيادة الكثافة البنائية للمراكز الحضرية لاحتواء الانتشار الفوضوي للمباني الجديدة ، ودعم الابقاء علي الانشطة الزراعية والحرفية التقليدية ، لحفظ المهارات والخبرات وتوفير التشغيل للجماعات المحلية ، والابقاء علي التقنيات التقليدية المحلية لإنتاج الطاقة والعودة لاستخدامها مع ايجاد مصادر جديدة لإنتاج الطاقة لتحقيق الامن الاقتصادي وأمن الطاقة.

تطبيق المقارنة على الحالة الليبية. المحور الرابع: إعادة الاستخدام والتوظيف.

لقد قامت الأجهزة المتعاقبة على إدارة الموروث المعماري في المدن الليبية بإعادة استخدام وتوظيف عدة مبانٍ تاريخية بعد أعمال التدعيم والحفظ والصيانة التي مرّت بها، وكانت معظم الوظائف التي استُحدثت هي وظائف عامة: مراكز ثقافية، مكتبات، وظائف دينية، ووظائف حكومية عامة [8]..كما في الشكل (5)(6) و على صعيد المدينة القديمة طرابلس، تُعد أحد النماذج المهمة من الموروث المعماري المحلي، فهي عبارة عن مدينة متعددة الوظائف من أسواق ومحال تجارية ومبانٍ فندقية وخدمية وثقافية وسكنية فهي على المستوى الوظيفي مدينة نشطة، ولا تزال تتمتع بهذا التنوع الوظيفي، وتشكل المدينة القديمة طرابلس قلب المدينة التجاري، وترتكز فيها العديد من الأنشطة الاقتصادية والصناعات التقليدية. إلى جانب الأهمية التجارية والصناعية، فقد كانت في إحدى الفترات مصدرًا للتمويل لصيانة وإعادة التأهيل للمدينة من قبل الأجهزة المعنية بذلك.

أما على مستوى باقي الموروث المعماري في المدن الليبية، والمدينة التاريخية غدامس، فتبقى المشكلة كون المواقع والمدن حدودية وتعتمد على حركة السياحة في عمليات إحياء وتشغيل المباني التاريخية فيها، وخاصة بعد هجرة السكان إلى المدن الحديثة للبحث عن متطلبات الحياة العصرية. فأصبحت تعاني من مشكلة التشغيل، والاعتماد على المواسم السياحية، مع اهتمام الأجهزة المحلية والجهود الأهلية بضرورة توفير المرافق الخدمية وأماكن الأنشطة التي من شأنها استقطاب أكبر عدد من السياح وإطالة مدة إقامتهم فيها، مثل المدينة التاريخية غدامس، والمواقع والمدن التاريخية في الجبل، وغيرها من المواقع.

حثّت التوصيات والمواثيق الدولية على أهمية إعادة الاستخدام للمباني والمدن التاريخية، لإعادة إحيائها وإدخالها في النسيج العمراني من جديد، على أن يكون اختيار الاستخدام ضمن ضوابط معينة، بحيث يدعم السياق التاريخي ولا يضر بالقيمة التاريخية للمبنى، وأن يكون النشاط ذو فائدة اجتماعية واقتصادية، وأن يكون الاستخدام يضمن عوائد مادية تسهم في أعمال الصيانة الدورية للمبنى إن أمكن. ويجب أن تتوافق الوظائف و الانشطة المستحدثة مع طابع الحواضر والمناطق التاريخية، وألّا تهدد الانشطة المستحدثة بقاء الانشطة التقليدية، مع الإبقاء على استخدام المكان إن كان للاستخدام رمزية ثقافية، وأن يتوافق استخدام المكان مع رمزية المكان.

وبمقارنة الجهود المحلية في إعادة استخدام المباني والحواضر التاريخية، نجد أن معظم الاستخدامات الجديدة للمباني التاريخية، وإن وافقت طابع الحواضر والمناطق التاريخية، تدور حول الاستخدام الثقافي والعام، مما يؤثر في بعض الأحيان على ضعف العوائد المادية التي تساهم في صيانة وإدارة المبنى والمحافظة على استمراره. ولذلك يجب أن تكون دراسة الوظائف المستحدثة في سياقها، ودراسة تأثير المحيط عليها وتأثيرها عليه، لخلق مناخ متعدد الوظائف. بالإضافة إلى ذلك، فإن صناعة القرار في اختيار الوظيفة الجديدة عادةً ما تكون غير مستندة إلى قاعدة معلومات متعددة التخصصات في اختيار الوظيفة الجديدة. كما أن بعض المدن والمباني التاريخية تعتمد في تشغيلها على حركة السياحة، ويجب دراسة إحيائها والتفكير في إعادة السكان إليها وتشغيلها وتشجيع الاستثمار فيها.

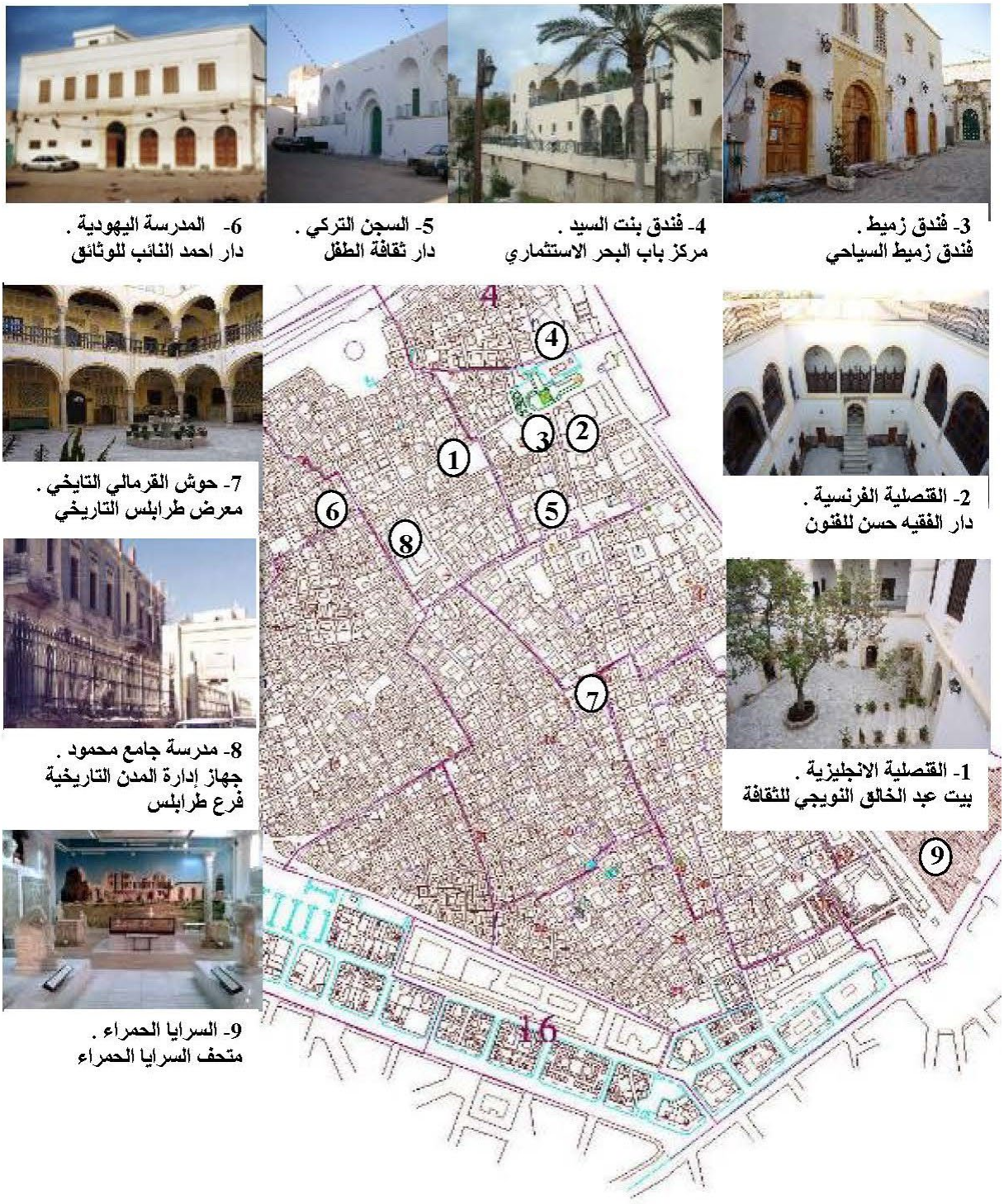

شكل (5) :عينة من بعض عمليات إعادة الاستخدام التي استهدفت الفضاءات الثقافية في المدينة القديمة طرابلس.

المصدر: إعداد الباحث

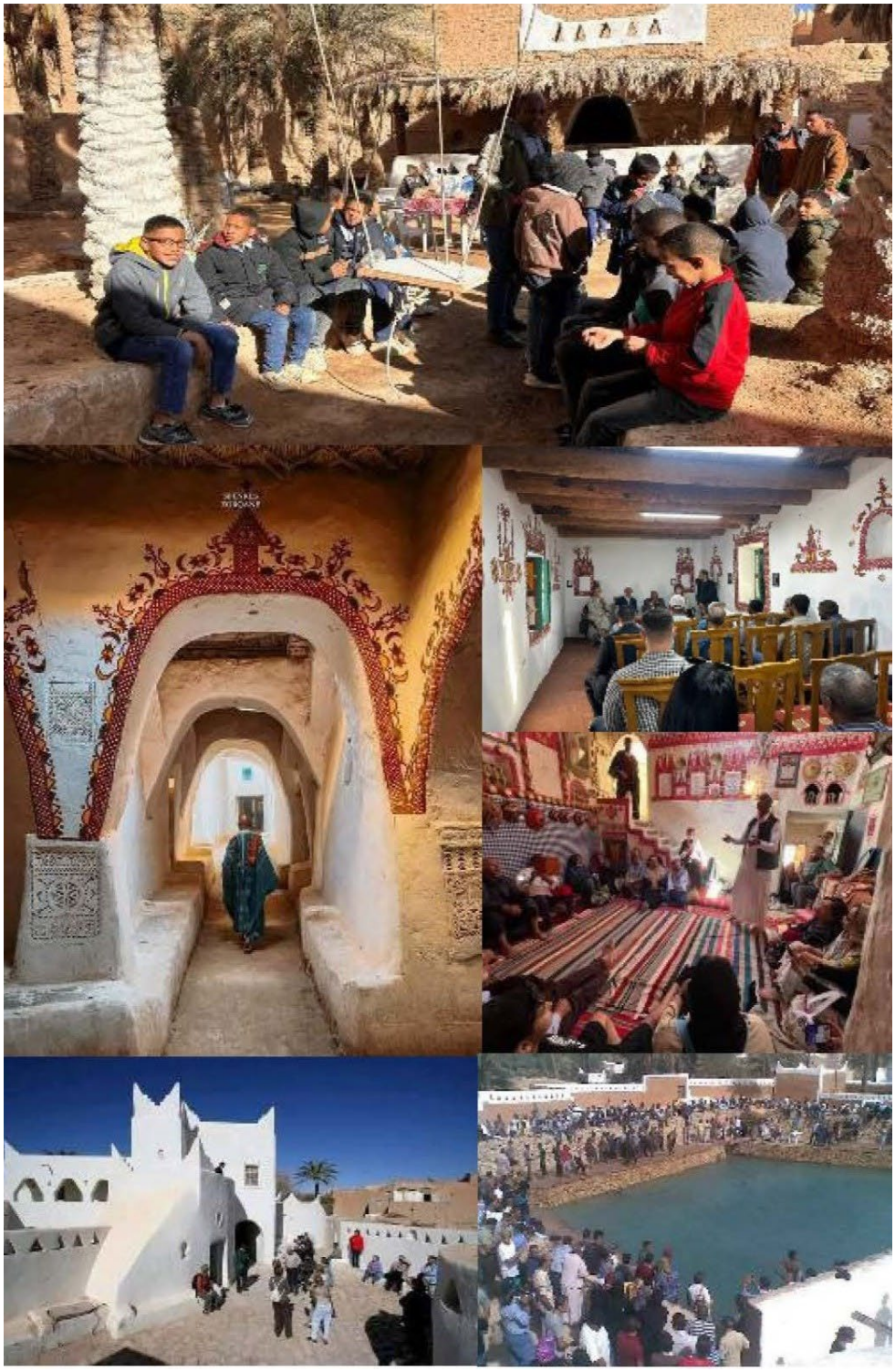

3. مناقشة النتائج .

بناء علي ما تقدم من عملية التقييم عبر مقارنة تستند إلى قياس مدى توافق التجربة المحلية مع المواثيق والتوصيات الدولية، وذلك من خلال المعايير المستخلصة من المواثيق الدولية يمكن تظمينها ضمن مصفوفة تحليلية وصولا الي تحليل النتائج بما يحقق اهداف الدراسة ويضمن موضوعية التقييم كالاتي.

جدول (3) نتائج تطبيق منظومة التقييم.

المعيار	المؤشر	الدرجة
الاطار المؤسسي والتشريعي	تكامل الجهات المعنية بالتراث العمراني	**1**
	وجود سياسات عمل جيدة	**2**
	وضوح التشريعات	**3**
	تحديث وتنفيذ للقوانين	**1**
متوسط المعيار	–	**1.75 (35%)**
المنهجية الفنية والتقنية المتبعة	الاعتماد علي الدراسات المسبقة قبل عمليات التدخل	**1**
	منهجية واضحة للعمل	**2**
	اعمال التوثيق للتدخلات	**3**
	استخدام المرجعيات العلمية	**1**
متوسط المعيار	–	**1.75 (35%)**
تحقيق مبدا الاصالة والنزاهة في العمل	الحفاظ علي المواد الاصلية في التدخلات	**1**
	احترام الطابع المعماري	**3**
	تجنب التشويه	**2**
	التوافق بين القديم والجديد	**3**
متوسط المعيار	–	**2.25 (45%)**
اليات اعادة التوظيف	تحقيق الملائمة الوظيفية	**4**
	استخدام الحد الادني من التدخل	**3**
	تحقيق الاستدامة من خلال العوائد المادية من الوظائف الجديدية	**2**
	الحفاظ علي القيم التراثية	**3**
متوسط المعيار	–	**3 (60%)**

أظهر التقييم العام للتجربة الليبية في مجال الحفاظ وإعادة تأهيل المباني التاريخية، بالاستناد إلى التوصيات والمواثيق الدولية، أن التجربة اتسمت بقدر من الجهود الإيجابية، إلا أنها ما زالت تواجه عدة تحديات تعيق تحقيق توافق كامل مع تلك المعايير.

فمن ناحية الإطار المؤسسي والتشريعي، يلاحظ أن العلاقة بين أجهزة الدولة المعنية بالتراث تتسم بالتداخل في الصلاحيات وضعف التنسيق، دون وجود سلطة مركزية تشرف على تنفيذ سياسات الحفاظ وتوحيد المعايير. وهذا الوضع يتنافى مع مبدأ الإدارة الموحدة التي تنادي به المواثيق الدولية، ضمن إطار تنسيقي متكامل يشمل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وهذا التعدد المؤسسي لم يترجم إلى تنسيق فعال أو إطار موحد لإدارة التراث العمراني، وانعكس سلبًا على أداء تلك المؤسسات، كما ان الجانب المؤسسي يشوبه العديد من المشاكل في تعاطيها مع الموروث المعماري، نظرًا لعدم التخصص وعدم كفاءة الإدارات، التي لا تتبع أي منهج علمي في مجال الحفاظ وإعادة تأهيل الموروث المعماري. وهذا يتعارض مع المواثيق الدولية التي شددت جميعها على أهمية أن يكون فريق إدارة التراث العمراني متعدد التخصصات، وعلى أهمية التدريب والتطوير، والتعاون الدولي في هذا المجال، ووضع معايير لإدارة التراث وتبادل المعلومات والخبرات بين الاختصاصيين الذين يتعاملون مع إدارة التراث.

أما من الناحية التشريعية، فتعتبر التجربة الليبية تستند إلى قاعدة تشريعية جيدة من القوانين التي تعمل على حماية وتنظيم العمل على الموروث العمراني والمباني التاريخية، على الرغم من بعض القصور في بعض المواد التي تنظم آلية التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية ، كما لا ينص على مشاركة القطاع الخاص أو المجتمع المدني في عمليات الحفظ وإعادة التأهيل، وهو ما يتعارض مع المفهوم الشامل للتراث في المواثيق الدولية. كما تبقى المشكلة دائمًا في آليات متابعة تنفيذ هذه القوانين وتحديثها، ومدى الالتزام والتعاون مع الأطراف والاتفاقيات الدولية، وترجمة كل ذلك على أرض الواقع.

أما على صعيد المنهجية الفنية والتقنية، وما يتعلق بوجود منهجية واضحة مبنية على دراسات تخصصية أولية، فالتجربة الليبية تفتقر إلى منهجية سليمة وواضحة في هذا السياق. فقد قامت تلك الأجهزة بمجموعة من الأعمال المتفرقة على مستوى إعادة التأهيل المعماري، والتي لم تكن تملك الخبرات الكافية بمجال التعامل مع المباني التاريخية، وتقتصر في معظمها على أعمال تمهيدية، كما أنها لم تملك التخصصات والخبرات في مجال الحفظ والترميم وإعادة التأهيل المعماري، واقتصر عملها على عمليات الترميم البسيطة وغير المدروسة لبعض المباني التاريخية، بالاستعانة ببعض العمالة المحلية والشركات الخاصة والجهود الأهلية، ولا تستند التدخلات على دراسات تاريخية ومتخصصة كما تنص المواثيق والتوصيات الدولية، على الرغم من الجهود المبذولة.

وفيما يخص تطبيق مفهوم الأصالة والنزاهة، وعلى الرغم من الجهود القائمة ايضا من الجهات المعنية والجهود الأهلية، إلا أن الحفاظ على الأصالة والمباني التاريخية كما تنص التوصيات والمواثيق الدولية، يحتاج إلى قاعدة بيانات ودراسات متعددة التخصصات لتحديد القيم الثقافية والجمالية والعناصر المادية المرتبطة بها للمحافظة عليها. وهذا ما تفتقر إليه المدن والمباني التاريخية، كما تم توضيحه فيما سبق، باستثناء بعض المباني والمدن مثل مدينة غدامس، التي كانت معظم عناصر بنائها من مواد أولية ويسهل الحفاظ عليها وصيانتها، وخاصة أنها من ضمن المواقع المحمية من منظمات دولية. إلا أن بعض المواقع، مثل مدينة طرابلس التاريخية، لا تزال تعاني من إعادة التأهيل غير المخطط له بطريقة سليمة ، آخذًا في مجمله طابعًا تشويهيًا عامًا يحجب القيم الجمالية والثقافية المميزة للمدينة، وذلك لعدة أسباب، منها: عدم التخطيط السليم لملاءمة المدينة القديمة لمتطلبات العصر من قبل الجهات الرسمية والأهلية القائمة على ترميم وإعادة تأهيل المباني الخاصة بهم، وعدم قدرة القوانين على شمولية تنظيم عمليات التأهيل داخل المدينة القديمة في طرابلس، والاعتماد على عمالة غير مدربة وليس لها خبرة في التعامل مع المباني التاريخية، وخاصة في الجهود الأهلية في تأهيل مساكنهم بطريقة تشوه الروح التاريخية للمكان، واعتماد لوائح لا تفي بمتطلبات الحفاظ على الأصالة، في تجاهل حتى للقوانين المحلية، علاوة على استخدام مواد دخيلة وخاطئة أحيانًا.

كذلك فإن إعادة التوظيف المناسب، نجد أن معظم الاستخدامات الجديدة للمباني التاريخية، وإن وافقت طابع الحواضر والمناطق التاريخية، تدور حول الاستخدام الثقافي والعامي، مما يؤثر في بعض الأحيان في ضعف العوائد المادية التي تساهم في صيانة وإدارة المبنى والمحافظة على استمراره. ولذلك يجب أن تكون دراسة الوظائف المستحدثة في سياقها، ودراسة تأثير المحيط عليها وتأثيرها عليه، لخلق مناخ متعدد الوظائف، بالإضافة إلى صناعة القرار في اختيار الوظيفة الجديدة، التي عادتا ما تكون لا تستند على قاعدة معلومات متعددة التخصصات في اختيار الوظيفة الجديدة. وبعض المدن والمباني التاريخية تعتمد في تشغيلها على حركة السياحة، مما يوجب دراسة إحيائها والتفكير في إعادة السكان إليها وتشغيلها وتشجيع الاستثمار فيها.

واستنادًا إلى نتائج الدراسة ومناقشتها، تبرز مجموعة من التوجيهات التطبيقية التي يمكن ان تسهم في تطوير سياسات الحفاظ علي التراث العمراني في التجربة المحلية :

- إعادة تنظيم الإطار المؤسسي، من خلال تحديد واضح للصلاحيات، وإنشاء جهة مركزية أو وحدة متخصصة لإدارة التراث العمراني، على أن تكون من عناصر متعددة التخصصات، المدربة تدريبًا جيدًا للتعامل مع الموروث المعماري.
- تفعيل دور التدريب والتعاون الدولي في مجال الحفاظ وإعادة التأهيل المعماري، للاستفادة من الخبرات الدولية.
- تطوير إطار تشريعي وطني متكامل للحفاظ وإعادة تأهيل المباني التاريخية، ويستند إلى المواثيق الدولية، ويُراعي الخصوصية الثقافية المحلية، بحيث يحلحل جميع العقبات التي تقف عائقًا أمام تحسين أداء المؤسسات العاملة في مجال الحفاظ وإعادة التأهيل.
- اعتماد منهجية علمية موحدة للعمل، تبدأ بالتوثيق والدراسة التاريخية والمعمارية قبل أي تدخل، وتستمر بمرحلة التقييم والمتابعة بعد التنفيذ، ودعم مشروع السجل الوطني للمباني والمواقع والحواضر التاريخية.
- تعزيز تطبيق مفهومي الأصالة والنزاهة، من خلال إعداد أدلة إرشادية فنية، وقاعدة معلومات سليمة، تساهم في تحديد القيمة، وتُوضح آليات التدخل المقبولة وغير المقبولة في المباني التاريخية.
- تنظيم عمليات إعادة الاستخدام التكيفي، وفق معايير واضحة، تضمن التوازن بين الوظيفة الجديدة والحفاظ على القيم التراثية، وتراعي مبادئ استدامة التراث المعماري، ودراسة المباني ضمن سياقها، لضمان انسجام الوظائف الجديدة مع محيطها.
- تفعيل المشاركة المجتمعية، عبر إشراك السكان المحليين في مراحل التخطيط واتخاذ القرار، وتنفيذ برامج توعوية وتدريبية متخصصة، والعمل على تضمين ثقافة الحفاظ والمشاركة في المناهج الدراسية.
- ربط مشاريع الحفاظ بالتنمية المستدامة، لضمان استمرارية الصيانة والتمويل، وتحقيق عوائد اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد.

4. الخاتمة .

سعت هذه الدراسة إلى تقييم التجربة الليبية في إعادة تأهيل المباني التاريخية في ضوء المعايير والمواثيق الدولية، من خلال ربط الإطار المفاهيمي والنظري بالممارسة العملية على أرض الواقع. وقد أظهر التحليل

أن جهود الحفاظ في ليبيا، رغم أهميتها وتنوعها، ما تزال تتسم بالطابع الجزئي، وتفتقر إلى رؤية وطنية شاملة تُنظّم عملية إعادة التأهيل وتضمن استدامتها، وأوضحت نتائج الدراسة أن الفجوة القائمة بين الممارسات المحلية والمعايير الدولية لا تعود فقط إلى محدودية الإمكانات، بل ترتبط أساسًا بضعف الإطار التشريعي والمؤسسي، وغياب المنهجية العلمية المتكاملة، وتراجع ومحدودية المشاركة المجتمعية، إضافة إلى عدم وضوح سياسات إعادة الاستخدام التكيفي.

وفي المقابل، كشفت الدراسة عن وجود مقومات حقيقية يمكن البناء عليها، تتمثل في ثراء التراث المعماري الليبي، وتنامي الوعي بأهمية الحفاظ، وظهور مبادرات محلية واعدة في بعض المواقع التاريخية،وتؤكد الدراسة أن الارتقاء بالتجربة الليبية في مجال الحفاظ وإعادة التأهيل يتطلب الانتقال من المعالجات المؤقتة إلى تبني نهج استراتيجي مستدام، يستند إلى المواثيق الدولية، ويُراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية المحلية.

وفي الختام، تأمل الدراسة أن تُسهم نتائجها وتوصياتها في دعم صُنّاع القرار، والباحثين، والمهنيين، في تطوير سياسات أكثر فاعلية للحفاظ على التراث العمراني في ليبيا، بما يضمن صونه للأجيال القادمة، ويُعزز دوره في بناء هوية حضرية مستدامة ومتوازنة.

المراجع

[1]. النحاس اسامة، مهران رشا. تقييم سياسات الحفاظ علي التراث الاثري في ظل نمو النسيج العمراني دراسة مقارنة بين الاقصر وروما. حولية الاتحاد العام للاثاريين العرب. 2023؛ 26.1: 510–543.

[2]. بوزيان عبد العال . مفاهيم الحفاظ علي المعالم التاريخية وفق المواثيق الدولية ذات الصلة برامج التأهيل والتثمين بالمدينة العتيقة مكناس نموذج. African Mediterranean Journal of Architecture & Urbanism. 2023؛ 120:5 –143.

[3]. ورق محمود، جمحاوي منذر. جهود الامارات العربية في الحفاظ علي التراث الثقافي و المعماري استنادا علي المواثيق والمعايير الدولية لحفظ التراث الثقافي. الجزيرة الحمراء نموذجا . مجلة الاداب . 2023؛ 146: 290–310.

[4]. رحمة عفاف، ادم زاهر. الحفاظ علي المباني التراثية والتاريخية في المدن واعادة استخدامها. حي الدحو بمدينة الرياض المملة العربية السعودية . مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع . 2021؛ 67: 180–213.

[5]. المجلس الدولي للمعالم والمواقع – ايكوموس . المواثيق الدولية لحفظ وترميم المعالم والمواقع التاريخية ، الطبعة الاولي ؛ المكتب الإقليمي لحفظ التراث الثقافي في الوطن العربي : الشارقة ، الامارات العربية المتحدة : 2023 ؛ 10–130 .

[6]. مدونة الآثار الليبية. متاح على الإنترنت[http://khaledelhaddar.blogspot.com] : (تم الدخول في تاريخ: 03–11–2025).

[7]. جولات في التاريخ الليبي. متاح على الإنترنت: [http://historylibya.blogspot.com_] (تم الدخول في تاريخ: 8-11-2025).

[8]. جهاز إدارة المدن التاريخية . تقرير عن جهاز إدارة المدن التاريخية للمؤتمر الوطني الليبي . طرابلس؛ 2013.

[9]. المجمع القانوني الليبي.. متاح على الإنترنت [http://www.libyanlaw.ly] (تم الدخول في تاريخ: 31-01-2026).

[10]. جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية .مدونة المدينة القديمة طرابلس .طرابلس: جهاز تنمية وتطوير المراكز الإدارية؛ 2010 .

[11]. مدونة الميراث . متاح على الإنترنت:

[http://mirathlibya.blogspot.com_] (تم الدخول في تاريخ: 15-11-2025).

[12]. جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس. خطة العمل والإنجازات المحققة والمناشط (2007-2011) ، الطبعة الاولي؛ هيئة المشروعات العامة جهاز تنمية وتطوير مدينة غدامس : ليبيا، 2011؛ 1-107.